مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies
Issn: 2507-7333
Eissn: 2676-1742

مكافحة السرقة العلمية بين النصوص القانونية والضوابط الاخلاقية:

Combating scientific theft between legal texts and ethical controls

بلقمري ناهد*

[1]جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج –الجزائر–

nahed.belgoumri@univ-bba.dz

تاريخ ارسال المقال:2021/09/03	تاريخ القبول:2021/10/09	تاريخ النشر: 2021/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى معالجة ظاهرة أصبحت تهدد البحث العلمي وقد انتشرت بشكل واسع في مختلف الجامعات سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطنيوهيالسرقة العلمية، لذلك لابد من التحسيس بخطورتها ومحاولة توضيح طرق الحد منها، سواء من ناحية التحلي بالقيم الاخلاقية عند إجراءالبحوث العلمية أو تطبيق عقوبات ردعية عند ارتكاب هذه الجريمة الاخلاقية، وهو ما صدر في القرار الوزاري 1082وهذا بهدف الحد منها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، السرقة العلمية،القيم،القيم الاخلاقية.

Abstract :

This article aims to address a phenomenon that threatens scientific research and has spread widely in various universities, whether at the international or national level, which is scientific theft , Therefore, it is necessary to be aware of its danger and try to clarify ways to reduce it, Whether in terms of displaying moral values when conducting scientific research or applying deterrent penalties when committing this moral crime , This is what was issued in Ministerial Resolution 1082, with the aim of limiting them.

Keywords: Scientific research; Scientific theft; Value; Moralvalues

مقدمة:

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عدة إصلاحات بعد الاستقلال،وقد جاءت نتيجة للظروف التي عاشتها الجزائر جراء الاستعمار الفرنسي وما تركه من دمار مس جميع القطاعات، لذا جاءت الإصلاحات للتخلص من التبعية الأجنبية وبناء قطاع متطور وجزائري، حيث مست مختلف جوانب القطاع وتم خلالها تغيير أنظمة التعليم بداية من النظام الكلاسيكي القديم وصولا إلى ل م د، وقد لوحظ مدىالتطورالذيعرفهنظامالتعليمفيالجزائرخلال السنوات الماضية،حيثتنامىالطلبعليهوهو ما يتضح من خلال التزايد المستمر في أعداد الطلبة، والذيرافقهتضاعفعددالمؤطرينوالأساتذةوفيمختلفالتخصصات، كماتكاثفتالجهودالراميةلتوسيعالهياكل القاعديةللتعليمفي الجامعات الجزائرية.

ولكن بالرغم من الإصلاحات المكثفة فان الجامعة لا تزال تعاني من اختلالات تراكمت لتشكل أزمات ينبغي معالجتها ومحاولة إيجاد حلول جادة لها، فبالإضافة إلى تزايد عدد الطلبة حيث أصبحت الجامعة تعتمد على الكم أكثر من النوع، بعدما كانت الجامعة تتميز بجانب مهم وهو البحوث العلمية والتي تساهم في خدمة وتطور المجتمعات،

خاصة إذا كانت تتميز بالنوعية من حيث الموضوعية بعيدا عن آراء وتوجهات الباحث الشخصية، وبالاعتماد على البراهين والدلائل لتأكيد صحة ما يقوله من معلومات، بالإضافة إلى الالتزام بطرق منهجية علمية في الوصول إلى المعرفة أو الحقيقة، ولكن ومع التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم عموما، والبيئة الداخلية للجامعة وبشكل خاص الجزائرية تغير الهدف الأساسي للبحث العلمي بعد أن أصبح التركيز على الكم، حيث ظهرت ثقافة استنساخ وسرقة المواضيع وحتى النصوص من المراجع دون الإشارة إلى أصحابها وهو ما أصبح يسمى بالسرقة العلمية، وهي ظاهرة مرضية عرفت انتشارا واسعا في مختلف الجامعات وقد مست البحوث العلمية في جميع التخصصات، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول:

- فيما تتمثل دوافع انتشار السرقة العلمية في البحوث الجزائرية؟
- ماهي الرؤية القانونية الجزائرية لجريمة السرقة العلمية؟
- هل يحتاج الباحث في مجال البحث العلمي إلى قوانينردعية حتى يتجنب الوقوع في هذه الجريمة؟.
- هل النصوص القانونية التي تم سنها للحد من ظاهرة السرقة العلمية كافية وفعالة إذا كان هناك خلل على مستوى القيم الاخلاقية في مجال البحث العلمي؟

2- أهداف الموضوع:

- التعريف بظاهرة أصبحت منتشرة بشكل ملفت للانتباه في الجامعات خاصة الجزائرية منها.
- التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي السرقة العلمية.
- الكشف عن المشكلات التي تواجه البحث العلمي، وتعد السرقة العلمية، أهم وأخطر مشكلة يمكن أن تواجهها الجامعات.
- التعرف على الرؤية القانونية الجزائرية لجريمة السرقة العلمية ومدى فعالية نصوصها التي تم سنها للحد من هذه الظاهرة، ومقارنتها بما تم استحداثه في ميثاق أخلاقيات البحث العلمي.

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون البحث العلمي يحض بمكانة في المجتمعات العالمية، بالإضافة لكونه يعد الركيزة الأساسية في الجامعة، ومن جهة أخرى فإن القيم الأخلاقية تعد محددات رئيسيا في مجال البحث العلمي ينبغي الالتزام بها من قبل الباحثين بمختلف درجاتهم.

4- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

قبل التطرق إلى موضوع السرقة العلمية وطرق مكافحتها في ظل التشريع الجزائري من جهة والمنظومة القيمية من جهة أخرى ينبغي تناول مفاهيم هذا الموضوع بالتعريف باعتبار أنها تختلف باختلاف التخصصات أو المذاهب السياسية والمدارس الفكرية، كما أن التحديد يساعد الباحث على حصر المعلومات التي ينبغي جمعها حول موضوعه.

4-1- تعريف البحث العلمي:

تعددت تعاريف التي جاء بها الباحثون في مختلف التخصصات حول مفهوم البحث العلمي، فهناك من يعرفه على أنه:

هو استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديدة وموثقة بعد الاختبار العلمي لها[1].

أو هو استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف مكن توصيلها التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي.

ويعرف على أنه: هو العمل الذي يتم إنجازه لحل أو محاولة حل مشكلة قائمة حقيقة مادية بينما يرى آخرون أن البحث هو الفحص والتقصي المنظم لمادة أي موضوع من أجل إضافة المعلومات الناتجة إلى المعرفة الإنسانية أو المعرفة الشخصية[2].

ومن خلال هذه التعاريف يتضح أن هناك اتفاق بين الباحثين في كون البحث العلمي هو عمل يتم القيام به وفق طرق وأساليب محددة بهدف تأكيد حقيقة أو الوصول إلى معرفة إنسانية جديدة.

4-2- تعريف السرقة العلمية:

تعرف السرقة العلمية على أنها:

هي شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والرسائل والمذكرات الجامعية، وتعرف على أنها إعادة عمل الآخرين دون إشارة للمنشأ[3].

أما من الناحية القانونية فتعرف وفقا للقرار الوزاري رقم 1082:

"كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى[4].

وتجدر الإشارة إلى أن السرقة العلمية هي ظاهرة مرضية تستدعي المعالجة، كما أنه تصنف كجريمة أخلاقية ينبغي المعاقبة عليها للحد منها.

4-3- القيم:

تعرف على أنها: عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو أشخاص والأشياء والمعاني وأوجه الأشياء التي نوجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها والقيمة مفهوم مجرد ضمني غالبا يعبر عن الفضل أو الامتياز أو درجة الفضل الذي يرتبط به الأشخاص والأشياء أو المعاني أو أوجه النشاط[5].

القيمة بعبارة أخرى هي فكرة يؤمن بها الفرد وإن كان يشاركه فيها غالبا أصدقاؤه وأقاربه وتحدد له اختيار ما يفعله وكيف يفعله كما تحدد له ما هو الشيء العزيز أو الثمين أو الجذاب أو الملائم ...إلخ

وتعرف القيمةعلى أنهاتصورالمجتمع للشيء المرغوب وهو التصور الذي يؤثر على السلوكالاجتماعيلمنيعتنقهذهالقيمة[6].

وقد تم تصنيف القيم إلى ستة فروع أساسية ليتم دمج **القيم الأخلاقية** ضمن القيم الدينية، حيث تتفرع منها بعض القيم الفرعية، كقيمة الصدق، الأمانة، الإخلاص...إلخ[7].

5- البحث العلمي بين الأخلاقيات والقانون:

يكتسي البحث العلمي أهمية بالغة في مختلف المستويات حيث يساعد على فهم وتوضيح الظواهر المحيطة بنا، ويعمل على تفسيرها وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان، كما يسعى إلى اكتشاف الحقائق والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في حياتنا العامة، وهو الوسيلة التي تستطيع بواسطتها المجتمعات اجتياز العقبات، والتخطيط للمستقبل وتفادي الأخطاء، ولذلك نجد بعض الدول النامية تستخدم البحث العلمي لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

ويعد البحث العلمي من جهة أخرى ضروري لجميع الفئات من طلاب وأساتذة متخصصين في مختلف المجالات، فهو ينصب على عضو هيئة التدريس بالدرجة الأولى، حيث يشكل ركنا أساسيا في الجامعة والبحث العلمي وهذا ما يميز أستاذ التعليم الجامعي عن غيره، فهو صفة تجمع بين العلم والخبرة والفن والإبداع، وقدرة تكفل ومواجهة المشكلات بطريقة سليمة وبمنهج علمي محكم ودراسة موضوعية، وفي العادة فإن الذين يقومون بالبحوث العلمية في الجامعات هم أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا (ماجستير أو دكتوراه) في الميادين التي يدرسون فيها، وحتى طلبة مستوى الليسانس والماستر.

فالطالب يقوم ببحوث قصيرة والغاية منها تعويده على التنقيب عن الحقائق واكتشاف آفاقا جديدة من المعرفة والتعبير عن آرائه بحرية وصراحة، بالإضافة إلى إثراء معلوماته في مواضيع معينة، وتعويده على الاعتماد على النفس في دراسة المشكلات وإصدار أحكام بشأنها، واتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمدة في كتابة البحوث، واستخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة، بالإضافة إلى معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة ونظام في العمل.[8]

ونظرا للأهمية التي يكتسيها البحث العلمي، فقد كان ولايزال محل اهتمام من طرف هيئات التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف الجامعات عبر العالم، فهناك اتفاق بينهم فيما يتعلق بالأخلاقيات التي على الباحث أن يلتزم بها أثناء قيامه ببحثه ومن بينها ضرورة وجود أمانة علمية في البحوث، وذلك بتوثيق المعلومات التي يتم اقتباسها من مختلف المراجع والمصادرنظرا لانتشار ظاهرة مرضية وجريمة ترتكب في المجال العلمي وهي السرقة العلمية، أو الانتحال، أو الغش الاكاديمي... وكلها تسميات لنفس المفهوم، هذه الجريمة التي صدر بشأنها القرار الوزاري رقم1082، حددت فيه صور هذه الجريمة وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

5-1 صور السرقة العلمية:

وكما سبق الذكر فقد حددت صور السرقة العلمية في المادة 03 من القرار الوزاري رقم 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وتم التفصيل في الحالات التي يمكن من خلالها الحكم على وجود سرقات علمية في البحوث التي تقدم، أيا كانت درجتها العلمية، ومن بين هذه الحالات أو الأشكال نجد ما يلي:

- ✓ اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- ✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
- ✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

✓ استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

✓ إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أوفي المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها[9].

5-2 طرق الكشف عن السرقة العلمية:

عرفت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطورا متسارعا وتطورت معه أساليب الكشف عن السرقة العلمية فبالإضافةإلى محركات البحث وخاصة جوجل (Google)صدرت العديد من البرمجيات المتطورة التي تستخدم للكشف عن الجريمة ونسبتها في البحوث التي تقدم ومنها ماهو مجاني ومنها ماهو بمقابل مادي، ومن أشهرها:

- برنامج Ithenticate

يستخدم مدقق الانتحال من قبل كبار الباحثين والعلماء حول العالم ، إذ يحتفظ بسجل تاريخي على، حيث تم فهرسة الإنترنت حوالي 91 مليار صفحة ويب حسب الموقع، والمحتوى الاكاديمي الأفضل في فئته من اكثر الناشرين في كل تخصص رئيسي وفي عشرات اللغات، تضمن قاعدة البيانات المتنامية باستمرار وجود المجموعة الأكثر شمولا للمحتوى لفحص التشابه ومكافحة الانتحال للطلاب أو الباحثين أو الناشرين[10].

- برنامج Plagiarisma

يمكن التحقق من أصالة المحتوى لما يناهز 190 لغة بما فيها اللغة العربية وذلك عن طريق لصق النص في مربع التحقق أو رفع الملف أو كتابة رابطه في المكان المخصص لذلك، ليتم الكشف ما إذا كانت هناك سرقة علمية أم لا[11].

- Dupli Checker

تستخدم نفس الطرق السابقة لفحص محتوى البحوث بلصق النص في مربع التحقق، أو تحميل ملف أيا كان نوعه، أو وضع الرابط في مكانه المخصص له، وله خصائص عديدة من بينها تدعيم سبع لغات من بينها العربية، عدم حفظ المواد التي تم تحميلها[12].

- Turnitin

يستخدمه عدد كبير من الناشرين البارزين حول العالم لفحص الأعمال العلمية والتأكد من خلوها من السرقة العلمية قبل نشرها، حيث يتم مقارنة الأعمال والبحوث ب95 في المائة من أهم عشرة آلاف مجلة علمية يستخدمها الباحثون والناشرون للاقتباس[13].

بالإضافة إلى برامج أخرى ك:

(Plagiarism.org…Plagiarism Detect, Plagiarisma.net,)ولكل منها خصائص ومميزات يمكن مراجعتها على مواقعها الإلكترونية الخاصة بها.

5-3 إجراءات الحد من السرقة العلمية

وكما ذكرنا سابقا تم إصدار قرار وزاري حول السرقة العلمية، وقد تم وضع وفقا لهذا القرار مجموعة من الإجراءات الوقائية، والعقابية التي ينبغي اتخاذها للحد من هذه الظاهرة:

5-3-1- الإجراءات الوقائية:

وقد حددت في ثلاث محاور أساسية:

❖ **التحسيس والتوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية:**

وفقا للمادة 04 من القرار فإن مؤسسات التعليم العالي تلتزم بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.

- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه .
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب طيلة مساره الجامعي .

وماهو ملاحظ أن هذه التدابير تتعلق بتحسيس الطلبة والأساتذة الباحثين بمختلف رتبهم وتوعيتهم لتجنب الوقوع في السرقة العلمية.

❖ **تحديد وتنظيم التأطير في طور الدكتوراه وباقي نشاطات البحث العلمي:**

لقد نصت المادة 05 من هذا القرار على عنصر هام وهو مراعاة الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه حيث تتولى الهيئات العلمية ومؤسسات التعليم العالي ما يأتي:

احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث.

✓ تشكيل لجان المناقشة لخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لا سيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات، المطبوعات البيداغوجية.

✓ اختيار موضوعات مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات وموضوعاتها التي تم تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الإنترنت والسرقة العلمية.

✓ إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة.

✓ إلزام الطالب والأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

❖ **تدابير الرقابة لمكافحة السرقة العلمية:**

حسب المادة 6 من القرار تلزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية:

– تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، يشمل لا سيما مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، وتقارير التربصات الميدانية، ومشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية.

– تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين، والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصهم، وسيرهم الذاتية، ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم، من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

– شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الإنترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاءبرمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

وقد جاء في المادة 7من القرار الوزاري أنه: يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث[14]، وقد ارفق بالقرار نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية

5-3-2- العقوبات المفروضة في حالة السرقة العلمية:

لكل جريمة عقوبة وفقا للقانون، لذا فقدحدد القرار مجموعة من العقوبات التي يمكن تطبيقها على مرتكب جريمة السرقة العلمية، وذلك في محاولة للحد منها وقد حددت في شكل مواد قانونية يخول لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية الذي ينبغي إنشاؤه تطبيقها في حال تم تبليغه بوجود سرقات علمية ويمكن ذكرها كالآتي:

وفقا للمادة27: فإن كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 03 من القرار الوزاري 1082وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف **الطالب**في مذكرات التخرج في ليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه[15].

وإذا كانت هذه المادة حددت العقوبات التي ستوقع على الطالب فإن **المادة 28** حددت فيها العقوبات المتعلقة بالأستاذ في حالة وجود أدلة تثبت ارتكابه للسرقة العلمية حيث تنص هذه المادة على مايلي:

كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 03 من هذا القرار، وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف**الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم** في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ومشاريع البحث الأخرى، أو أعمال التأهيل الجامعي، أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم، يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

ويمكن حسب **المادة 30** لكل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابه[16].

ما هو ملاحظ على القرار عموما أنه تضمن مجموعة من التدابير الوقائية وأخرى عقابية ويمكن القول أنها صارمة وتكفل تجنب السرقة العلمية، ولكن من الناحية التطبيقية فهذا القرار بعيدا عن التطبيق بدليل اكتشاف العديد من البحوث والدراسات التي توجد بها سرقات علمية وذلك على مستوى الجامعة الجزائرية وفي مختلف الدرجات العلمية حتى بعد صدور هذا القرار، لتتضح أن المشكلة ليست مشكلة سن قوانين فقط وهذا يدفعنا لنتساءل عن السبب الحقيقي لهذا لانتشار هذه الظاهرة؟

تساؤلنا هذايبين ضرورة التطرق إلى أهم عامل يمكن أن يحد فعلا من هذه الظاهرة أو الجريمة، إلى جانب وجود قوانين ردعية ويتعلق الأمر بالقيم الاخلاقية التي ينبغي أن يتحلى بها كل طالب علم أيا كانت درجته العلمية، ونجد أن هذا الجانب هو الآخر كان محل اهتمام الباحثين من خلال بحوثهم وكتاباتهم في مختلف الجامعات عبر العالم وليست الجزائرية فقط، فنجد أن هناك مواثيق في مجال البحث العلمي تحدد بعض الأخلاقيات التي على الباحث الالتزام بها أثناء قيامه بعمله البحثي من بينها الأمانة العلمية التي تعد محددا أساسيا في هذا المجال، والمقصود بها

"الصدق في البحث والالتزام بالإشارة إلى المصدر الذي استسقى منه الباحث المعلومات التي استعان بها في بحثه وفق أصول منهجية مع ذكر اسم المؤلف وعليه تحليل البيانات بشكل عادل ضمن المجال المطلوب بعمق ودقة ثم يقدم البيانات بشكل كامل وواضح"[17].

وقد تمت الإشارة إلى هذا الجانب في ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، حيث حددت فيه مجموعة من الآداب والقواعد الاخلاقية التي ينبغي على أفراد الأسرة الجامعية الالتزام بها وتطبيقها، ومن بينها التحلي بالضمير المهني،والأمانة العلمية كقيم أخلاقيةوواجبات على الأستاذ الالتزام بها وتطبيقها، حيث يلزم هذا الميثاق الأستاذ أثناء ممارسة وظيفته أن يتصرف بحرص واجتهاد، وكفاءة ونزاهة، واستقلالية، وولاء وحسن نية، مع إظهار الضمير المهني والتفرغ في أداء واجباته، وتحديث معلوماته من خلال اعتماد وضعية اليقظة العلمية.

وهذا ما يحقق أحد أهم حقوق الطالب وهو تعليم جامعي وتكوين للبحث ذو نوعية، وبالنسبة للأمانة العلمية، على الأستاذاحترام عمل الزملاء والطلبة، وخاصة طلبة الدكتوراه، عن طريق الاستشهاد بالمصادر والامتناع عن أي شكل من أشكال السرقات العلمية، وهو نفس الالتزام الذي خص به الطالب أيضا إذ يجب ألا يلجأ أبدا إلى الغش أو السرقة العلمية، لان ذلك سيعرض مرتكبها إلى عقوبات قد تصل إلى الطرد النهائي من المؤسسة[18]، هو ما يوضح ضرورة التحلي بهذه القيم.

وبالتالي فانهيار المنظومة القيمية في مجال البحث العلمي شكلت سببا أساسيا في انتشار السرقة العلمية ويظهر ذلك من خلال الأسباب التي قد تدفع بالكثيرين للقيام بها، والتي يمكن حصرها في غياب الهدف العلمي، إذ لم يعد هدف البحث علمي ومعرفي وإنما الغاية أصبحت تكمن في الحصول على مكاسب مادية (الشهادة، التوظيف، الترقية)، خاصة وأن الوزارة تضع في كل مرة شروط لمناقشة الرسائل والأطروحات، أو التوظيف، أو الترقية كالنشر والتأليف، والمشاركة في الأيام العلمية، وهو ما يدفع بالكثير من الباحثينإلى محاولة إيجاد بحوث يتم إدخال بعض التغييرات عليها فقط أو السطو على بحوث كاملة لينسبوها إليهم بغرض المناقشة وهو الأمر ذاته بالنسبة لمن يسعون إلى الترقية في الدرجات؛ وبالتالي فالشروط التي وضعت بهدف تطوير البحث العلمي والمنافسة عليه تحول مسارها إلى الاتجاه الآخر، ونفس الفساد نجده في طبع بعض المجلات العلمية، والتي أصبحت تقدم على تجاوزات في طريقة النشر والقبول وتشجع على اتباع طرق غير قانونية للنشر، فالمهم هو النشر وليس البحث العلمي في حد ذاته[19].

ويعد الانفجار إن صح القول والذي تعاني منه الجامعات من حيث أعداد الطلبة، سببا في النمو غير المتناسق في التسيير، وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز في التأطيرالكمي والنوعي مع تزايد العدد بشكل مستمر، سواء من حيث نوعية التكوين (أساتذة يتميزون بالكفاءة العالية)، أو بسبب هجرة الأدمغة والكفاءات من أساتذة

وطلبة متفوقين إلى الخارج[20]، وبالتالي فإن ضعف التكوين أدى إلى عدم إلمام الكثير من طلبة العلم في الجامعة بطرق وأساليب إنجاز البحوث، وهو ما يعد سببا أساسيا في انتشار السرقة العلمية.

وهناك عوامل كثيرة قد تجعل من الباحث يقع في فخ السرقة العلمية كقصر الوقت و صعوبة البحث، فالضغوطات التي يعيشها الطالب أو الباحث أو الأستاذ لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت، وكذا التسهيلات التي يوفرها العصر الرقمي، خاصة مع الانتشار الواسع لمواقع الأنترنت، حيث أصبحت المعلومات تتداول في المنتديات عن طريق تقنيات النسخ واللصق دون عناء إعادة كتابة هذه المعلومات، وتوفر مذكرات التخرج على هذه المواقع دون حماية من اقتباس المعلومات دون ذكر أصحابها الأصليين. بالإضافة إلى صعوبة البحث...، كلها تشكل دوافع يتخذها المنتحل للسطو على أبحاث غيره و مجهوداتهم الفكرية، لتجاوز تلك الصعوبات و التقدم السريع في إنجاز بحثه أو رسالته.

ومن جهة أخرى فإن العامل الأهم والذي يساعد على السرقة العلمية هو الجانب القيمي فغياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة في الجامعات، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظما، حيث يتمتع به بعض "المنتحلين"من قبل سلطات الجامعة وإدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة... إلخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات للمتابعة الإدارية أو القانونية.

والحقيقة أن التسامح المنظم وسياسة اللاعقاب لا يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين فقط، و إنما تشمل الطلبة في بعض الأحيان أيضا[21].

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن السرقة العلمية كظاهرة عرفت انتشارا ملفتا للانتباه في الجامعات خاصة الجزائرية منها، وأصبحت تهدد مصداقية البحوث العلمية وحتى الشهادات بالرغم من وجود مواثيق في مختلف الجامعات تتعلق بالقيم الاخلاقية التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث أيا كانت درجته العلمية أثناء قيامه ببحثه العلمي، ولذا تم اتخاذ بعض الإجراءات القانونية بهدف الحد من هذه الظاهرة ويتعلق الأمر بالقرار الوزاري رقم 1082.

وعليه فالباحث يجب أن يتحلى الباحث بالقيم الأخلاقية أولا، وفي المقابل على المؤسسات الجامعية تفعيل مثل هذا القرار وضرورةتوخيالجديةفيتطبيقه، وتجنب سياسة التسامح والتغاضي عن العقاب في حالات السرقة العلمية، وهذا يؤدي إلى تحسيسهم بخطورة هذه الظاهرة والجريمة في الوقت ذاته، بالإضافة إلى رفع مستوى التكوين من خلال إعادة النظر في المناهج المتبعة، وتدريب الطلبة على الأساليب والطرق المنهجية العلمية لإجراء البحوث العلمية.

الهوامش:

[1]–محمد عبيدات وآخران، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999 ص 4.

[2]–عبد الله محمد الشريف، **مناهج البحث العلمي دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية**، مطبعة الإشعاع، ط1، مصر، 1996، ص 13.

[3]– المرجع نفسه، ص87.

[4]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار رقم 1082**، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، **المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، الصادر في 28 ديسمبر 2020.

[5] – سعيد علي الحسنية، **دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص 18.

– محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، القاهرة، 2007، ص 34.[6]

[7]–عامر سالم عوض، **السلوك التنظيمي الإداري** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 78.

[8]– منى توكل السيد، **أخلاقيات البحث العلمي**، جامعة المجمعة، السعودية، 2013، ص 13-15.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري رقم 1082 السابق ذكره.[9]

[10] –https://www.ithenticate.com, 19/06/2021, 14:10h.

[11] –http://plagiarisma.net/ar, 24/07/2021, 17:10h.

[12]– https://www.duplichecker.com, 03/08/2021, 22:30h.

[13]– https://www.turnitin.com/ar, 19/08/2021, 10:15h.

[14]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري رقم 1082 السابق ذكره.

– المرجع نفسه[15]

[16]– المرجع نفسه.

[17] – ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، معهد الإسكندرية العالي للهندسة والتكنولوجيا، 2017/2016، ص 05.

[18]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية**، 2021، ص 6-7، بتصرف.

[19]– الصادق بوبقرة، **السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية... بين الوعي والوعي الزائف**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد02، العدد08، جامعة تبسة، سبتمبر 2018 ص 48-49.

[20]– عبد القادر توابتي، **تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر**، يوم دراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 22 افريل 2013،ص 72، 73.

– طالب ياسين، مرجع سابق، ص 88.[21]